الدولة الوطنية وإعادة تشكيل مفهوم السيادة في ظل العولمة

The national state and the restructuring of the concept of sovereignty in light of globalization



أ.د/ رمضان زبيري *

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد درايعية أدرار(الجزائر)

zebiri_ramdane@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2024/10/09 تاريخ القبول: 2024/12/20 تاريخ النشر: 2024/12/22

ملخص:

تعرضت سيادة دولة ويستفاليا في ظل طوفان العولمة للكثير من التغيير وفق تصورات جديدة، حيث باتت تلك السيادة تتخذ أكثر من شكل وتؤدي أكثر من وظيفة، فظهرت السيادة النسبية والمقيدة، والسيادة الإستيعابية(الدول عبر الحدود)، وسيادة التقنية، والسيادة الخُلُقية، والسيادة المنشطرة أو المجزأة، في حين أصر آخرون أن السيادة الجديدة ليست واحدة بل هي "مختلفة" بين دول عظمى كأمريكا مثلاً عن غيرها من سيادات العالم المستضعف والتي هي بالضرورة(سلبية، ومصطنعة، ومنقوصة، ورمزية، وأحياناً فاشلة ومنهارة، أو حتى مستباحة ...الخ) .

الكلمات المفتاحية: *الدولة الوطنية، ويستفاليا، العولمة، الحدود، التصورات الجديدة للسيادة.*

تصنيف جال: *F6; H7*

Abstract:

The sovereignty of the Westphalian state under the flood of globalization has undergone a lot of change according to new perceptions, as this sovereignty has taken more than one form and performed more than one function. Relative and restricted sovereignty, assimilationist sovereignty (cross-border states), technological sovereignty, moral sovereignty, and divided or fragmented sovereignty have emerged, while others have insisted that the new sovereignty is not one but rather "different" between great powers such as America, for example, from other sovereignties of the weak world, which are necessarily (negative, artificial, deficient, symbolic, sometimes failed and collapsed, or even violated...etc.).

key words: *Nation-state; Westphalia; globalization; borders; new conceptions of sovereignty.*

JEL classification: F6; H7 .

* أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد درايعية أدرار_

.مقدّمة:

كان النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قد حافظ بشكل واضح على الدعائم الرئيسية للعلاقات الدولية كما تطورت منذ معاهدات ويستفاليا؛ فالدولة السيدة بقيت هي الأساس لم تنل منها الثورة الفرنسية ولا حركة القوميات ولا حتى الإشتراكيين البلشفيين، كما بقيت الحدود محاطة بهالة "قدس الأقداس" من أجلها جيشت الجيوش وقامت الحروب وأُزهقت الأرواح، حتى اشتهر القرن الماضي بأنه قرن الجيوبوليتيك(راتزل)؛ غير أن القرن الواحد والعشرين طبع مفهوم السيادة بالبُعد الكوني والعولمي وأصبح سؤال الدولة السيدة سؤالاً عالمياً بلا منازع؛ سؤالاً بالنسبة لأمريكا والقوى العظمى وهي تحاول قيادة العالم بالقوة متجاوزة الإعتبارات السيادية للدول؛ وهو سؤال يعني كل دولة فشلت في استعادة سيادة منقوصة خلال الحرب الباردة وما بعدها؛ وفي جميع الحالات لم تعد الحدود تشكل حواجز أمام التدفقات الآتية من الخارج، وهنا فقط يبدأ مفهوم ما اعتبر "سيادة" بالتغير، وهو ما جعلنا نتساءل عما الذي يعنيه فعلياً مفهوم "الدولة السيدة"؟ وكيف أثرت العولمة على مفهوم السيادة؟ وكيف يمكن أن نتصور السيادة في ظل السماوات المفتوحة والتحولات الجديدة التي فرضتها العولمة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تستعين الدراسة بالمنهجين التاريخي والوصفي التحليلي والمقاربات المتعلقة بالتبعية والبنيوية الوظيفية الجديدة، والفرضية الرئيسية هنا : أن العولمة بمضامينها المتعددة أثرت بشكل لا لبس فيه على المفهوم الكلاسيكي لسيادة ويستفاليا مما أسهم في إعادة تشكيلها لتتَخذ أكثر من صورة وتؤدي أكثر من وظيفة.

ستحاول الدراسة الإجابة عن كل ذلك وفق الخطة الآتية:

_ أولاً: ميلاد الدولة الوطنية السيدة

_ ثانياً: السيادة الوطنية ومعاهدات ويستفاليا 1648م

_ثالثاً: إعادة تشكيل مفهوم السّيادة في ظل العولمة

_ رابعاً: التصوّرات الجديدة حول السّيادة

_ أولاً: ميلاد الدولة الوطنية السيدة

تعدّ الدّولة بمثابة الظاهرة المعقدة والغامضة ذات التشابك المفاهيمي الكبير، هذا المستوى من التقلّب والتنوع والاتساع جعلها الموضوع الأكثر استقطاباً للاهتمام على مستوى البحث الأكاديمي، وحتى بالنسبة للرأي العام والفعاليات السّياسية والأوساط الرسمية ومراكز القرار على الصعيدين المحلي والعالمي، وأكثر من ذلك؛ إذ أصبح الحديث عن الأزمة الراهنة التي يتخبّط فيها النظام الرأسمالي العالمي يستدعي البحث في إعادة النظر في علاقة الدّولة بالاقتصاد والمجتمع، وهذا بالرغم من الوضوح القانوني لمفهوم الدولة L'état–the state التي تعني بالمجرّد "**كيان سياسي قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة**" غير أن الإبتعاد عن المقاربات النظرية والقانونية يجعل الموضوع أكثر تعقيداً، ويذكر "بهجت قرني" أن هناك ما يقرب من **مائة وخمسين تعريفا للدولة**، معظمها كما يقول سعد الدين إبراهيم تتضمن الحدّ الأدنى المذكور أعلاه (إبراهيم، 1988، صفحة 41).

والدولة- الوطنية لكي نفهمها يجب العودة قليلا إلى الوراء، وإذا استقرأنا التاريخ وجدنا أنها النظام السياسي الذي ابتكرته أوربا الغربية في ظل التحولات التي جرت لأوروبا الغربية منذ القرن الثالث عشر وحتى القرن التاسع عشر، وقد تعايش في بدايته مع أشكال أخرى من الأنظمة السياسية (المدن، الإمبراطوريات، الباباوات...الخ)، وبعد ذلك سيمتدّ هذا النموذج إلى القارة الأمريكية بعد أن صارت هذه القارة فضاء للثقافة الأوربية التي سهلت توطين هذا الشكل من الدّولة، ومع استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أمريكا اللاتينية انتصرت الدولة الوطنية كنموذج للتنظيم السياسي، وبعد ذلك امتدّ نظام الدولة الوطنية إلى الإمبراطوريات المجاورة وحتى البعيدة عن أوروبا والتي صارت ضحيّة القوة والتأثير المتناميين للنموذج الأوربي(تركيا العثمانية، أفغانستان، إيران، اليابان ...الخ).

غير أن الموجة الأكثر عدداً هي موجة التحرّر من الاستعمار في آسيا وإفريقيا خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن المنصرم، حيث ستستنسخ هذه المجتمعات المستقلة هذا النموذج السّياسي الغربي الأوروبي (سعيد، السنة 26 تموز/يوليو 2003 العدد 293، صفحة 81).

ثانياً: السيادة الوطنية ومعاهدات ويستفاليا 1648م:

تُعزا البواكير الأولى لمفهوم الدولة السيّدة إلى كتابات كل من(مكيافيللي) و(بودان), وفي المقابل ظهرت أولى الدراسات الفقهية لتنظيم علاقات هذه الدول السيّدة في الميادين الخارجية والتي سيتم اعتناقها في معاهدات ويستفاليا (حداد، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 52) ؛ وكما عبر أحدهم فأنه في تلك الفترة **حلّت الدولة محلّ الإقطاعية, والملك محلّ السيّد الإقطاعي، والولاء للدّولة والملك محلّ الولاء للمقاطعة أو الإقطاعي** (أمين، الطبعة الثانية ديسمبر 1998م، صفحة 155) .

وقد وضعت معاهدات ويستفاليا 1648م اللبنات الأولى لمفهوم الدولة الوطنية السيدة، حيث تعتبر هذه المعاهدات ذات أثر كبير في تاريخ العلاقات الدولية وفي التطوّرات اللاحقة للقواعد والمفاهيم الدولية, وقد تمّت بعد حرب الثلاثين عاماً التي واجهت في البداية الأقاليم الألمانية البروتستانتية والنمسا الكاثوليكية, والتي انخرطت فيها فيما بعد السويد في الشمال وفرنسا في الجنوب؛ وقد تم التوصّل إلى هذه المعاهدات في المؤتمرات التي عقدت في مدينتي مونستر"Munster" و "أوزنابروك Osnabrück" في مقاطعة ويستفاليا شمال ألمانيا، وذلك بحضور مندوبين عن جميع الأمم الأوربية تقريباً وعالج المؤتمرون عددا كبيرا من المسائل التي كانت تطرح أمام أوربا(المسائل الدينية, الأقليات, المبادلات والعلاقات الدبلوماسية..) مما جعل نتائج المؤتمر تؤدي إلى وضع أساس لتنظيم حياة الدول الأوروبية في ظل ما كان سيعرف بـ" القانون العام الأوروبي"، ولعل من أهم ما تضمنت هذه المعاهدات مبدأين بالغي الأهمية هما: **مبدأ السيادة ومبدأ المساواة** في العلاقات بين جميع الدول الأوربية (حداد، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 57).

فالسيادة كما يذكر "بيير فرانسوا" باتت تعبر "**سمو السلطة، فالقول بأن الدّولة ذات سيادة يعني أنها لا تخضع لسلطة أعلى منها لا داخلياً ولا خارجياً، بل الدّولة هي وحدها صاحبة الأمر والنهي على إقليمها وسكانها ومواردها وكذا استقلالها عن أية سلطة خارجية وعدم خضوعها لأية سلطة أو كيان دولي**"

(François, 1974)، والسيادة هنا هي "السلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها الدولة لسنّ قوانينها وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها" (رستون، 1994).

وقد حافظ النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية على تلك الدعائم الرئيسية للعلاقات الدولية كما تطورت منذ معاهدات ويستفاليا لأن الدولة السيّدة ظلت هي الأساس لم تنل منها الثورة الفرنسية ولا حركة القوميات، حيث رأينا أن مبدأ السيادة الوطنية لم يهاجم سلطة الدولة بل تعرض إلى أساس السلطة في الدولة، ولم تنل منها أيضاً **نظرية الدولة الاشتراكية** بعد الثورة البلشفية التي كانت موجهة أساسا ضد الدولة وضد الفكرة القومية كأساس للدولة، وقد اعتبر لينين ومن بعده ستالين أن الدولة مازالت ضرورية من أجل تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا؛ وحتى بعد الحرب العالمية الثانية برز مفهوم الدولة السيّدة كمنتصر رئيسي حين تم التأكيد على حق استقلال الأقاليم المستعمرة التي ستبرز كدول سيدة جديدة على مسرح العلاقات الدولية تتمتع بالمساواة مع الدول الأخرى (حداد، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 108), وكما عبر ريمون آرون فإن هذه الفترة كانت "الدول تعد وقود العلاقات الدولية" (Lanu, 1997, p. 8).

ثالثاً: إعادة تشكيل مفهوم السّيادة في ظل العولمة

قبل بروز العولمة بمفهومها المعاصر كانت السّياسة العالمية -أو بالأصح الدّولية- تنتظم في تفاعلاتها على أساس ما بات يُعرف بـ"نظام ويستفاليا" والذي ظهر منذ1648م كما رأينا، فالإطار الناظم للحكم لم يخرج عن مفهوم الدولة القومية السيّدة وما تطرحه من أساليب عامّة لصياغة السياسات وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها (عامود، العدد 161 يوليو 2005، صفحة 201)؛ غير أنه وفي ظل الظروف التي فرضتها العولمة بات الفضاء الكوني عالم لا تشكل الحواجز الحدودية أمامه أي عائق يذكر" (هيجوت، 1998م، صفحة 3)، وهي ظروف تتداخل فيها أمور الاقتصاد, والسياسة, والثقافة, والاجتماع, والسلوك, ويكون فيها الانتماء للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول" (الدجاني، الطبعة الأولى 2002م، صفحة 21) .

وكما يرى(ماك غرو) برزت نظم عالمية متشابكة ذات اعتماد متبادل من المالي إلى البيئي- الإيكولوجي إلى غيره وغيره من المجالات التي تتشابك فيها مصائر المجتمعات بغضّ النظر عن المسافات، هذا زيادة عن أنّ البنى التحتية العالمية للاتصالات والمواصلات دعّمت أشكالاً جديدة من التنظيم الإقتصادي والإجتماعي تتجاوز وتتعدى الحدود الوطنية، حتى أن مواقع القوة والخاضعون لهذه القوة قد تفصل بينهم حرفياً البحار والمحيطات، وفي مثل هذه الظروف تكون الفكرة العامة حول الدولة-القومية كوحدة حكم ذاتي مستقلة لا تعدو إلا أن تكون نظرة معيارية أكثر من كونها عبارة وصفية لواقع فعلي، ووفقا لهذا الطرح ظهرت العولمة كقوة فاعلة ترتبط بتحوّل أو تفكيك العلاقة بين السيادة التقليدية على إقليمها وسلطة الدولة، ويقدم كل من(بنجامين كوهين) و(سوزان ستراينخ) تحليلاً قيّما للتباعد المتنامي بين المجال الوظيفي للنشاط الاقتصادي والمدى الإقليمي للسيادة، وقد توصّلا إلى خلاصة مفادها أن "**السّيادة تخضع لعملية تآكل متصاعد**" (سعيد، السنة 26 تموز/يوليو 2003 العدد 293، صفحة 90)؛ هذا

التآكل لم يكن إلا بفعل التشابك الذي خلقه الاعتماد المتبادل مما ساهم في التقليل من "**المناعة المادّية والسّياسية" للدول خصوصاً الجديدة منها** (سالم-، العدد الثالث، شتاء 2003 2004م، صفحة 287)؛ وربما كان روزينو يقصد هذا الأمر عندما تحدث عن أن "التبديل لم يعُد في النظام بل النظام نفسه" (حداد، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 287). كل ذلك لا يدلّ إلا على عمق التحولات التي أفرزها الواقع العالمي الجديد .

رابعاً: التصوّرات الجديدة حول السّيادة

كان المقال الذي كتبه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي مُلهماً لهذا العنوان، فقد اعتبر بطرس غالي أنه "**من المقتضيات الفكرية الرئيسية لزماننا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة**، لا من أجل إضعاف جوهرها الذي لم تعد له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدولي، وإنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن **تتخذ أكثر من شكل، وأن تؤدي أكثر من وظيفة**، وهذه الرؤية يمكن أن تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول أو فيما بينها" (غالي، كانون الثاني/ يناير 1993م، صفحة 11). وهو ما حاك تصورات عديدة تساهم في فهم أنماط جديدة للسيادة تتلاءم والوضع الذي فرضته العولمة.

أ. السيادة النّسبية والمقيدة:

في نظر كثير من المراقبين يوجد ثلاث اعتبارات أساسية لإعادة إحياء التصور النسبي للسيادة: الأول يعود لما قبل انتهاء الحرب الباردة وأبعد من ذلك، وهذا هو **الإعتبار القانوني**، أما الثاني فهو **اقتصادي** ساهمت العولمة بتثويراتها في إيجاده، والثالث **تاريخي تأصيلي**، فمن **الناحية القانونية**، كثيراً ما يشير أهل الاختصاص مثل **"دوبوي"** إلى أن فكرة السيادة تعدّ من العقبات الأساسية التي تعترض سيادة القانون الدولي في مواجهة أشخاصه(أي الدّول)، ومن ثم لا يمكن الدفاع إلا عن "سيادة واحدة مقبولة هي سيادة القانون"، وقد اعتمد "كافاريه" على طرح مماثل لا يقبل بإرادة الدول، فالمجتمع الدولي تحكمه قواعد القانون الدولي الذي يشكل الأساس في توحيد وتجميع العناصر المختلفة التي يتكون منها هذا المجتمع (حداد، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 277) ؛ وهذا القانون الدولي في الواقع هو في الأساس نظام التزامات تلتزم الدول عبره بتقييد حريتها في العمل ومن ثم تقييد استقلالها الداخلي (سعيد، السنة 26 تموز/يوليو 2003 العدد 293، صفحة 87)، وهذا ما دفع "كولبار" إلى اعتبار السيادة فكرة غير دقيقة من الناحية النظرية وخطرة بنتائجها السياسية، فالسيادة يمكن قبولها في المجتمع الفوضوي فقط، أمّا والحال هو الإجماع على قبول قانون دولي فالحديث عن السيادة غير منطقي، لأن الدولة عندما تخضع للقانون تفقد سيادتها، وبالتالي تنتفي ميزة السيادة كمعيار لمجتمع الدول (حداد، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 278) .

وذات المقاييس تُستعار من وجهة **اقتصادية** هذه المرة فالحديث عن نظام في العلاقات الدولية حسب هذا التيار يُخرج الدول من عزلتها ويفرض عليها نوعا من التبعية المتبادلة.. (عتريسي، الطبعة الأولى 2002، صفحة 54) وبهذا المنطق يصبح الاستقلال المطلق لأي دولة "خيالاً علمياً في مواجهة تعدد الثقافات

والتيارات عبر القومية المصاحبة للعولمة" (اسكندر، العدد 142، أكتوبر 2000، صفحة 257)، لأن العولمة كما يذكر "سيرني" جعلت المفهوم الكلاسيكي للسيادة **نسبياً**، وأحلّت دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه العصرية، وأن هذه الأخيرة سينتهي بها الأمر إلى "فقدان استقلاليتها وأولوياتها البنيوية كالكيانات الفاعلة الوحيدة في النظام الدولي (بارتلسون، العدد 106 مايو 2001)، أما **الإعتبار التاريخي** وهو الأكثر راديكالية من سابقيه فيعتبر أن سيادة الدولة القومية ولد منذ البداية عارياً في جوهره من المطلقية الظاهرية التي يتَشح بها، فالمعاهدات الدولية التي نظمت مترتبات تفكيك الإمبراطوريات رسمت مبكّراً رتوش النسبية على وجه السيادة الوطنية، وكذا فعلت غيرها من المعاهدات متعددة الأطراف إلى أن قُنن أمر "**نسبية السيادة**" في إطار المنظمات الدولية مثل "عصبة الأمم" و"الأمم المتحدة" (أحمد أ.، العدد 123 السنة 32 يناير 1996م، صفحة 47)، وحتى ما يعرف بـ"نظام ويستفاليا"(نظام السيادة الوطنية الكاملة) اعتبره "ستيفان كراسنر" **نموذج مثالي لم يتحقق قط بشكل كامل** (سعيد، السنة 26 تموز/يوليو 2003 العدد 293، صفحة 88)، ويذهب (برتراند بادي) إلى أبعد من ذلك عندما يعتبر "مفهوم أو مبدأ السيادة لم يكن موجودا دائما وأنه حتماً لا ينتمي إلى التاريخ بل إلى حقبة تاريخية معينة، وأن هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الداخل (الشؤون الداخلية) والخارج (الشؤون الخارجية أو علاقة الملك أو الإمبراطور أو البرجوازي بالشعب) ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبياً أيضاً، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبحت ميزة المسرح الدولي الوليد" (حداد، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 287).

ب. السّيادة الإستيعابية :

منذ1957م قررت فرنسا مع دول أوروبا الغربية الأخرى تشكيل المجموعة الإقتصادية الأوربية، وقد أقرت معاهدة روما على الصعيد الاقتصادي تعاوناً بيدولياً أي "بين تلك الدول" بمضمون تكاملي، وترافق هذا التوسّع بضم شركاء آخرين مع تعميق مؤسساتي مكوَناً بذلك "الأورو قراطية: نظام وظائف المؤسسات الأوروبية" (باغنار، الطبعة الأولى 2002، صفحة 71)، ومن هنا بدأ الإتجاه يتسارع نحو إعادة النظر حول التصور التقليدي للسيادة الموروثة من ويستفاليا لتكون ب تعبير أولريش بيك "**سيادة إستيعابية**" (بيك، الطبعة الأولى 1999، صفحة 161)، مع نمط جديد للدولة يتلاءم مع المعطى الجديد وهو "**الدول عبر الحدود**" والتي تتحد كرد فعل إيجابي للعولمة فتطور عن طريق ذلك سياساتها الإقليمية وهويتها وراء ما هو وطني، فهي "**دولٌ تعاونية؛ منفردة" وهي منفردة على أساس أنها دول تعاونية"**، والإتحاد بين تلك الدّول المنفردة يفتح لها في مرحلة ما بعد الوطنية مجالات جديدة لحرية التصرف والعمل (بيك، الطبعة الأولى 1999، صفحة 184)،كإغلاق الثقوب التي تتسرب منها الضرائب في تلك الدول وهو ما يشكل مثالاً جيداً من أجل تطوير طاقتها وكفاءتها السياسية والاجتماعية (بيك، الطبعة الأولى 1999، صفحة 161)؛ مع بقاء مجالات عديدة أخرى ضمن تحفظات أو امتيازات الدول المنفردة على شاكلة قضايا الخدمات والثقافة واللجوء والهجرة والسياسة الضريبية والأمن الإجتماعي والمساعدات إلى

المناطق (عتريسي، الطبعة الأولى 2002، صفحة 54)، وهو ما جعل هذا النمط للدولة عبر الحدود "خنثويا- ثنائي الجنس-"_بتعبير انطوني جيدنز_ تُركّب فيه العلاقات الأساسية من جديد وتنصهر فيه بشكل مثالي ومميز ؛ وقد تبدوا حسب هذا الفهم متنافرة لكنها ليست كذلك، فالدول عبر الحدود ليست دولاً وطنية كما أنها ليست دولاً إقليمية أيضا (الحديثي، 2002، صفحة 223)، وهذا هو النموذج الذي اخترعته التجربة الأوروبية بنجاح منقطع النظير وجرى فيه العثور على صيغة متوازنة توفّق بين مبدأ المساواة السيادية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي واختلاف الأوزان والقدرات النسبية لهذه الدول من الناحية الفعلية والعملية، ويكمن هذا الحل في التمييز بين السلطات والصلاحيات الممنوحة لمؤسسات الإتحاد وأجهزته المتنوعة من ناحية، وبين أسلوب صنع القرار في المجالات المختلفة من جهة أخرى، فهناك فروع مشكّلة على أساس المساواة في التمثيل بين الدول ولكل منها صوت واحد، كما أن هناك فروع أخرى تُمثّل فيها الدول بعدد من المقاعد أو تتمتع بثقل تصويتي يتناسب وأوزانها النسبية (وليد، الطبعة العربية الأولى 2002، صفحة 83)؛ هذا النمط الأوربي في التعامل مع السيادة يصوره أولريش بيك على أنه "**سيادة إستيعابية**" في مواجهة "سيادات إقصائية"(بيك، الطبعة الأولى 1999، صفحة 185).

إذن فالسيادة الإستيعابية تعني **التخلي الجزئي للدولة الوطنية عن سيادتها (بصفتها صاحبة الحق المستقل في أن يكون لها حقّ) واستقلالها (القرار حول وسائل السلطة) حتى تستطيع الجهات العليا إنشاء مركزيات القوة المناسبة، وبذلك يجري تقسيم السيادة والعمل به على أنه رقم الصفر في اللعبة التي يجب أن يتخلى فيها أحد اللاعبين عن شيء، وقد تمكنت منه منشأة عالمية**، وهنا فكرة الدولة عبر الحدود تفهم على أنها "اللاعب الرابح"، إذ عن طريق التعاون تظهر تعددية السيادة، ويستفيد من ذلك الطرفان: مركزية السلطة عبر الحدود، والدول المحلية المربوطة في داخلها معا (بيك، الطبعة الأولى 1999، صفحة 161).

ج. سيادة التقنية وتجويف السيادة:

ظلّت الحكومات حتى وقت قريب جدا تحجب المعلومات عن مواطنيها كما تحتفظ بسلطة جوهرية في التلاعب بقيم عملاتها، غير أن تسرب الحجوم الضخمة من المعلومات السّريعة أفرغت الحدود من وظيفتها المطلقة وحرمت الحكومات من سلطاتها تلك (رستون، 1994 ، صفحة 20)، فبات من الصعب إن لم يكن من المستحيل أحيانا إخفاء خبر محلي في دولة ما، فإذا ما قررت حكومة معيّنة في دول العالم النامي مثلاً أن تُخفي عن مواطنيها واقعة معينة لأغراض تتعلق بأمنها القومي أو لأغراض تتعلق بهيبة النظام السياسي فإن تفاصيل هذه الواقعة ستصل حتما إلى مواطنيها عبر وسائل أخرى، فقد تصل عبر صحف المعارضة أو عبر محطات الإذاعة الدولية التي تعتمد على الموجة القصيرة، أو محطات التلفزيون الدولية والتي أصبح "من الصعب التشويش على إرسالها" لارتفاع التكلفة الآن واستحالة ذلك تكنولوجيا في المستقبل بعد إنتاج أجهزة الإنتاج المزودة بهوائي استقبال إرسال الأقمار الصناعية داخلها، وبذلك لم

يعد أمام أية دولة سوى إتباع سياسة إعلامية تقوم على الصدق والواقعية والموضوعية (الدين، العدد 123 جانفي 1996، صفحة 113)، وإلا فإن "**معيار المعلومات**"-على حد قول رستون- سوف يعاقبهم (رستون، 1994 ، صفحة 21).

هذا الوضع الجديد ساهم إلى حد بعيد أيضاً في "**نهاية الحياة الخاصة**" على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي المعاصر بول فيرو، إذ أصبح للناس كما للنظم السياسية والاقتصادية أن تراقب وتؤثر في بعضها بعضا (اللاوندي، الطبعة الثالثة،أكتوبر 2004م، صفحة 40)، وذات الطرح يتحدث عنه (أولريش بيك) فيما يسميه "**عولمة سيرة المرء**"، فسيرة وحياة المرء لم تعد خاصة ثابتة أو مرتبطة بمكان معين بل هي حياة تنقل دائماً واقعياً ومجازياً في آن واحد، إنها شبيهة بحياة البدو الرحل لأنها تتسم بتعددية المكان فتقضى في السيارات والطائرات والقطارات أو على الهاتف أو شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)أو مع أجهزة الإعلام، وهي من دون شك حسب بيك حياة انتقالية تمتد عبر الآفاق.. وتشكل سبباً رئيسياً لـ"تجوّف السيادة" (جيدنز، الطبعة الأولى 2003، صفحة 131)؛ أو "أفولها" بتعبير رستون، الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف السريع لسلطة الدولة المطلقة في العمل وحدها داخلياً ضد مواطنيها وحتى خارجياً ضد شؤون الأمم الأخرى (رستون، 1994 ، صفحة 10)، فعلى المستوى الخارجي كثيرا ما ينظر إلى نظام الفضاء الإلكتروني للمعلومات على أنه وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض وهو وسيط غير محدد التعريف، إلاّ أنّه يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسيات وأسواق عالمية ووسائل إعلام عبر القارات وأعالي البحار، إلى جانب تبادل المعلومات الفنية والعلمية عبر شبكات الإنترنت (عوض، العدد 126 أكتوبر 1996م، صفحة 262) .

جميع هذه التطورات المتشابكة داخلياً وخارجياً ساهمت في إعادة تركيب السيادة، وموضعتها على مواقع مؤسسية أخرى خارج الدولة وحتى خارج أطار تراب الوطن (بارتلسون، العدد 106 مايو 2001، صفحة 40)، وأصبح من الواجب فهم السيادة كذلك، أي ليس باعتبارها حاجزاً محدداً بالإقليم -كما يقول دافيد هيلد- بل كونها متغيرا ضمن عملية سياسية تتميز بشبكات عبر قومية متشابكة، فالشبكات المالية والتبادلات الاقتصادية العابرة، والبث الإعلامي، وهجرة الأشخاص، والشبكات الدينية والثقافية واللغوية وكذلك شبكات المنظمات غير الحكومية.. وغيرها، جميعها تقف ضد عالم الإقليم كما يذكر(برتراند بادي)، وذلك لكون هذه الشبكات تغطي مجموعة علاقات تقوم بين الأفراد والجماعات خارج إطار رقابة الدولة التي يخضعون لها (Baudie, 1992, p. 133) ، فإذا كان النطاق الإقليمي يفترض الانغلاق والإبعاد، فإن عالم الشبكات يقوم على الانفتاح والربح، ويرفع مكانة الفرد (Individual) على السّاحة العالمية، بينما يقوم بتهميش الدور العالمي للمواطن (citoyen) (عتريسي، الطبعة الأولى 2002، صفحة 63) ، وهو ما دفع البعض إلى طرح تصور آخر فرضته التقنية، وهو استخدام السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام 1999م تعبير "سيادة الفرد أو الإنسان" باعتباره مفهوماً يتجدّد الوعي به ويحظى بدعم متزايد نتيجة انتشار الحقوق الفردية، كما أنّ (اللورد ويليام ريس موغ؛ وجيمس

غال دافدسون- رئيس تحرير الإتحاد الوطني البريطاني لدافعي الضرائب) كتبا كتابا بعنوان "**الفرد السيّد**"the sovereign individual، يؤكدان فيه على أن أقل الناس إتقاناً للإنترنت سيعرف مستقبلاً كيف يتهرب من دفع الضرائب بسهولة ودون مخاطر، وبالتالي فإن السيادة ستنتقل حتما إلى الفرد تاركة الدولة الوطنية تموت بفقدانها للضريبة (سعيد، السنة 26 تموز/يوليو 2003 العدد 293، صفحة 85) .

د. السّيادة الخلقية :

في افتتاح أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في 20 أيلول/ سبتمبر1999م ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان) "بأن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية، ولو كانت الدول ذات السلوك الإجرامي تعرف أن حدودها ليست دفاعاً مطلقا، وأن "مجلس الأمن الدولي" سيتخذ إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية لما سارت على هذا المنوال من التفلّت من العقاب الذي يوفره مبدأ السيادة" (عتريسي، الطبعة الأولى 2002، صفحة 52)، فعلى الرغم من الأهمية والتقديس كما يقول (آرنتز) التي يجب أن تولى للسّيادة إلا أن هناك ما هو أكثر قداسة منها وهو "حق الإنسانية الذي يجب ألا يهان"، وحتى اعتبار أن القانون الدولي لا يزال يحمي السيادة، فإن (جون تشيمان) يعتبر أن هذه السيادة "هي سيادة الشعب وليس سيادة العاهل" (الجمال، الطبعة الأولى، 2004، صفحة 145) ، ذلك أن فكرة أمن الإنسان " Homo Sécurité" أسبق في وجودها ووجوب تكريسها على أمن الدولة "state Sécurité "، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم المسؤولية من مسؤولية مجزأة (مسؤوليات وطنية وإقليمية) إلى **مسؤولية موحدة**(المجموعة الإنسانية والمجتمع الكوني) (سالم-، العدد الثالث، شتاء 2003 2004م، صفحة 88)،ما يعني أيضاً **الفصل بين مفهومي السيادة كسيطرة والسيادة كمسؤولية**، والأخيرة تنطوي على مسؤولية الدولة المعنية في حماية أمن وسلامة المواطنين واحترام كرامة كل المواطنين الموجودين في الدولة وحقوقهم الأساسية، بجانب المسؤولية الدولية الواقعة على الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان والتي غالبا ما تكون من الدول الموقعة على العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بمعنى آخر هناك تحول عميق في ثقافة الحصانة السّيادية التي كانت تدعيها الدول إلى ثقافة المساءلة الوطنية والدولية (ناجي، العدد 149 . يوليو 2002م المجلد 37 ، صفحة 301)؛ وهو تصوّر جديد للسّيادة أطلق عليه الباحث الموريتاني (السيد ولد أباه)**"السيادة الخلقية"** والتي غدت آلياتها القانونية المحددة بتوسيع صلاحيات المحاكم الدولية لتشمل مقاضاة رؤساء الدول وكبار المسؤولين في قضايا داخلية(جرائم التصفية والإبادة العرقية) (أباه، الطبعة الأولى 2001 ، صفحة 81).

هـ. السيادة المنشطرة أو المجزّأة:

لقد نبّه بطرس بطرس غالي ذات مرة إلى أن "القادة السياسيين لم يعودوا يمتلكون الكثير من مجالات السيادة الفعلية التي تمكنهم من اتخاذ القرار، وبالرغم أنهم يتصوّرون بأنهم قادرون على حلّ

المسائل الرئيسية فهم يتوهمون، إنهم يتخيلون أن هذا بوسعهم" (شومان، أكتوبر 1998، صفحة 330)؛ فالفقه التقليدي للسّيادة المرتكز على أنّ مقولة أن السّيادة وحدة لا تقبل التجزئة وهي قانونية وتامة وكاملة بنسبة مائة بالمائة تكون أو لا تكون البتة أصبح من الماضي (أحمد ح.، المجلد 40 العدد 160أبريل 2005 ، صفحة 28)،لأن سيادة العصر الحالي أصبحت منشطرة ومجزأة، كما أن هذا الإنشطار عمّق التناقض بين السلطة الفعلية والسلطة القانونية (نصار، العدد 120 خريف 2005، صفحة 113)، ما يعني أن السّيادة لم تعد وحدة متكاملة إما أن تكتسب بالكامل أو لا تكتسب البتة بل يمكن أن تكون جزئية متدرّجة، حين يجري توزيعها على مجموعة فواعل تعمل ضمن إطار مجالات محددة، فهناك على سبيل المثال سيادة أمنية، وسيادة اقتصادية، وسيادة سياسية ...الخ (أحمد ح.، المجلد 40 العدد 160أبريل 2005 ، صفحة 28)، وعلى الصعيد الأمني والسّياسي يُظهر لنا "هيلد" كيف تفقد السّياسة الوطنية عن طريق المعاهدات الدولية وتدويل عمليات اتخاذ القرارات السياسية والتبعيات المتزايدة في السياسة الأمنية(كتدويل إنتاج الأسلحة)، والأمر ذاته يقال على حركة البضائع وتوزيع العمل، ولذلك يدعو هيلد للنظر إلى السيادة ليس ككل غير قابل للتجزئة، بل **كقوة مفصومة** يتم إدراكها على أنها **مجزأة ومقسمة بين سلسلة من الممثلين والفواعل الوطنيين والمحليين والدوليين** (بيك، الطبعة الأولى 1999، صفحة 63).

و.السّيادة المختلفة :

لعلّه من الخطأ في نظر بعض المتابعين النظر إلى السيادة على أنّها واحدة بغضّ النّظر عن الأماكن والدول، وحتى فكرة التساوي في السّيادة بين الدّول سواء في عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة أم في بروتوكولات التعامل فيما بينها هو مسألة تتعلق بالشكل والمظهر أكثر مما تتعلق بجوهر العلاقات الدولية القائمة على موازين القوى، ومن هنا **تختلف السيادة في دولة عظمى مثلاً عن غيرها من سيادات العالم المستضعف** (أحمد أ.، العدد 123 السنة 32 يناير 1996م، صفحة 47)، لأن السّيادات الأخيرة ستكون _على حد تعبير كلافام_"**سلبية**"، **والسيادة السّلبية** هنا هي اعتماد الدولة على الاعتراف الدّولي دون اعتبار لمقوماتها الداخلية، وقد جاءت "السيادة السلبية" كخطوة في سعي النظام الرأسمالي العالمي لدمج مناطق مختلفة من العالم عند توسعه عبر الحملات الإستعمارية الأوروبية، وهذه السيادة السلبية تتأسس على تناقض ظاهر هو الاستقلال من المجتمع الدولي والإعتماد عليه في ذات الوقت (أحمد ح.، المجلد 40 العدد 160أبريل 2005 ، صفحة 25)؛ ويقترح (روبرت جاكسون) تعبير "**شبه الدول**" لتفسير هذه الحالات التي يكون فيها تباعد بين السيادة القانونية وواقع الدولة الحقيقي (سعيد، السنة 26 تموز/يوليو 2003 العدد 293، صفحة 98)؛إذن فهي بتعبير أحدهم "**سيادات مصطنعة ومنفصلة عن موا قع منشئها**" (أحمد م.، العدد161 المجلد 40 يوليو 2005 ، صفحة 37)، وهو ما جعلها في أحسن الأحوال **سيادات منقوصة**، لذا يعرف(محمود حيدر) السيادة **الناقصة** بأنها "تلك التي لا تنفرد حكومتها بممارسة السيادة الداخلية أو الخارجية أو كلتيهما معا، بل تشاركها في هذا الشأن أو تحلّ محلها سلطة

خارجية، سواء تمثلت تلك السلطة في دولة أخرى أم في منتظم دولي" (حيدر، 2004م ، صفحة 45)، وقد أعلن الرئيس الجزائري السابق(عبد العزيز بوتفليقة) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وباسم الأفارقة والمستضعفين في الأرض بأن "السّيادة هي دفاعنا الأخير ضد قوانين عالم غير متكافئ" (روبرت كوهين، لطبعة العربية الأولى 1423هـ 2002م ، صفحة 24)، ذات الرّأي عبّر عنه(محمد بجاوي) عندما قال "بالأمس حرمنا الاستعمار الغاشم من حقنا في السيادة، واليوم بعد أن حصلنا على الاستقلال بفضل تضحيات جسام، يقال لنا بأنّ عهد السيادة قد ولّى وبأننا نعيش في عهد الترابط والتقارب الدولي وعلينا أن نرضى بـ"**سيادة رمزية**" تتمثل في العلم الوطني والعضوية الأممية"، وحتى في آسيا خرج(مهاتير محمد) بُعيد الأزمة الآسيوية ليعلن وهو ينفث غضبا "هذا عالم ظالم، لقد كافح الكثيرون منا كفاحاً شاقاً بل وضحّى بدمائه من أجل الحصول على الاستقلال وعندما تزال الحدود ويصبح العالم كياناً واحداً فإن الاستقلال يصبح بلا معنى" (فريدمان، الطبعة الأولى 2000 ، صفحة 258)؛ ولعلّ أخطر ما في التوحيد غير المسبوق للعالم هو وصول بعض دول العالم المستضعف إلى حافة الفشل وحتى الانهيار، وهو تصور جديد يطلق عليه(برتراند بادي) "**السيادة الفاشلة والمنهارة**"، ويذكر بادي أن هذا الفشل وهذا الانهيار ليس نتيجة التبعية أو نتيجة استعمار جديد، بل هناك دول أعلنتها الجماعة الدولية في محض الإفلاس، ليس فقط على مستوى الدولة، ولكن أيضاً على مستوى الأمة التي فتتتها التيارات العبر قومية الثقافية والإثنية (اسكندر، العدد 142، أكتوبر 2000، صفحة 258)؛ غير أنّ(محمود حيدر) يعتبرها بجميع المقاييس "**سيادات مستباحة**" (حيدر، 2004م ، صفحة 419).

لذا فمن قبيل الوهم أن نساوي بين جميع السّيادات، لأن هذه الأخيرة في الواقع وعلى الأرض "**مختلفة**"، وإذا اعتبرها العالم الأول كإحدى قيمه الأساسية فإن العالم الثاني يلجأ إليها لتحميه من التدخل، أمّا العالم الثالث والمستضعف فهو يأخذ بها وفقاً لأفكار باندونغ لتحقيق التحرر من الاستعمار ومقاومة الأقوياء (اسكندر، العدد 142، أكتوبر 2000، صفحة 257).

3.الخاتمة:

منذ القرن السادس عشر مثلت معاهد ويستفاليا مرجعية تاريخية وفكرية لسمو سلطة الدولة الوطنية السيدة صاحبة الأمر والنهي والمسيطرة على حدودها داخليا وضد أي قوى خارجية، غير أن ظهور العولمة وتحدياتها وضع علامات استفهام كبرى على المستوى العالمي فيما يخص "الدولة السيدة" خصوصاً في ظل "رمزية" الحدود التي لم تعد لها أية فعالية أمام التدفقات أو الطوفان الآتي من الخارج، وهنا يتعرض مفهوم ما اعتبر "سيادة" بالمفهوم الويستفالي إلى الزعزعة أو التغيير، لأن التشابك والإعتماد المتبادل في جميع المجالات وكل ما ارتبط بالعولمة من تحولات، جميعها فككت العلاقة بين السيادة والإقليم الأرضي وسلطة الدولة، وكانت الدول الجديدة(النامية والمستضعفة) الأكثر تأثرا بالنظر إلى ضعف مناعتها المادية والسياسية، وهو ما وضع سيادة "دولة ويستفاليا" حيص بيص وفي مهب الريح، مما ساهم في بلورة تصورات جديدة في فهم هذه السيادة تتلاءم والوضع الجديد، والفكرة العامة أن "هذه

السيادة باتت تتخذ أكثر من شكل وتؤدي أكثر من وظيفة"، فهناك السيادة النسبية والمقيدة سواء بالإعتبارات القانونية (قانون دولي ، شرعية دولية...)أو أنها مقيدة بالاعتبارات الاقتصادية (تبعية اقتصادية متبادلة...)، وحتى تاريخيا يؤكد المراقبون أن المفهوم ولد منذ البداية عاريا في جوهره من المطلقية، أو أنه لا ينتمي إلى التاريخ بل إلى حقبة تاريخية معينة ميزت بين الداخل والخارج، كما طُرحت تصورات أخرى حول "السيادة الإستيعابية" مثلته الدول عبر الحدود التي احتضنها "الإتحاد الأوروبي" كرد فعل إيجابي على العولمة في مواجهة السيادة الإقصائية، يضاف إلى ذلك التصورات الجديدة حول سيادة التقنية التي انتزعت سلطة التلقين المعرفي والمعلوماتي والإخباري من يد الحكومات، وقد عزز من ذلك وجود عالم جديد من الشبكات الإلكترونية والإجتماعية التي تقف ضد عالم الإقليم والدولة، حتى أن البعض تحدث عن "الفرد السيد" عوض "الدولة السيدة"، مما ساهم في بلورة تصور جديد بات يعرف بـ"السيادة الخُلُقية" الذي زعزع بالفعل الحصانة السيادية التي تدعيها الدول المنتهكة لحقوق الإنسان، كما اقترح البعض تصور آخر جديد عرف بـ"السيادة المنشطرة والمجزأة" بين سلسلة من الممثلين أو الفواعل الوطنيين والمحليين والدوليين، في حين رأى آخرون أن السيادة ليست واحدة بل هي "مختلفة" وغير متماثلة وهي تختلف في دولة عظمى مثل أمريكا عن غيرها من سيادات دول العالم المستضعف التي هي الضرورة (سلبية، مصطنعة، منقوصة، رمزية، فاشلة ومنهارة، أو حتى مستباحة ...الخ) .

I. قائمة المراجع باللغة العربية:

1) أحمد صدقي الدجاني. (الطبعة الأولى 2002م). *العولمة رؤية تحليلية في: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة* . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية.
2) أحمد عبد الله أحمد. (العدد 123 السنة 32 يناير 1996م). السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية. *مجلة السياسة الدولية* .
3) السيّد ولد أباه. (الطبعة الأولى 2001). *اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة* . المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب .
4) الصديقي سعيد. (السنة 26 تموز/يوليو 2003 العدد 293). "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟". *مجلة المستقبل العربي*، 81.
5) أنطوني جيدنز. (الطبعة الأولى 2003). *عالم جامح - كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا – ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم*، . بيروت: المركز الثقافي العربي.
6) أولريش بيك. (الطبعة الأولى 1999). *ما هـــي العولمة ؟ ترجمة أبو العيد دودو* . كولونيا (ألمانيا): منشورات الجمل.
7) برقوق- أمحند- برقوق- سالم-. (العدد الثالث، شتاء 2003 2004م). "عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتيمولوجي للسيادة" ، . *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية*، 287.
8) بطرس بطرس غالي. (كانون الثاني/ يناير 1993م). نحو دور أقوى للأمم المتحدة . *مجلة السّياسة الدولية*، العدد 111.
9) توماس فريدمان. (الطبعة الأولى 2000). *السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة ترجمة ليلى زيدان* . القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع .
10) جاك باغنار. (الطبعة الأولى 2002). *الدولة مغامرة غير أكيدة ترجمة نور الدين اللباد* . القاهرة: مكتبة مدبولي.
11) جلال أمين. (الطبعة الثانية ديسمبر 1998م). العولمة والدولة. تأليف أسامة أمين الخولي(وآخ)، *العرب والعولمة* (صفحة 155). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12) جنز بارتلسون. (العدد 106 مايو 2001). ثلاثة مفاهيم للعولمة. *مجلة الثقافة العالمية*، ترجمة سعد زهران.
13) حسن الحاج علي أحمد. (المجلد 40 العدد 160أبريل 2005). الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية . *مجلة السياسة الدولية* .

14) ريتشارد هيجوت. (1998م). العولمة والأقلمة :إتّجاهان جديدان في السياسة العالمية، *سلسلة محاضرات الإمارات- 25* (صفحة 03). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
15) ريمون حداد. (الطبعة الأولى 2000). *العلاقات الدّولية نظام أم فوضى في ظلّ العولمة* . بيروت: دار الحقيقة.
16) زينب نصار. (العدد 120 خريف 2005). المقاومة في العولمة . *مجلة شؤون الأوسط*.
17) سعد الدين(وآخ) إبراهيم. (1988). *المجتمع والدولة في الوطن العربي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت الطبعة الأولى.
18) سعيد اللاوندي. (الطبعة الثالثة،أكتوبر 2004م). *بدائل العولمة، طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح*. القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
19) طلال عتريسي. (الطبعة الأولى 2002). الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة . تأليف أحمد صدقي الدجاني (وآخ)، *العولمة وأثرها في المجتمع والدولة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية.
20) عبد الجبار الحديثي. (2002). *العولمة الإعلامية* . عمان الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
21) عبد الحي وليد. (الطبعة العربية الأولى 2002). *آفاق التحولات الدولية المعاصرة*. عمّان الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع مؤسّسة عبد الحميد شومان،.
22) كريستين عبد الله اسكندر. (العدد 142، أكتوبر 2000). قراءة في كتاب "عالم بلا سيادة الدول ما بين الخديعة والمسؤولية " لـ (برتراند بادي) . *مجلة السياسة الدولية*.
23) محمد سعد أبو عامود. (العدد 161 يوليو 2005). العولمة والدولة . *مجلة السياسة الدولية*، المجلد 40.
24) محمد سيد أحمد. (العدد161 المجلد 40 يوليو 2005). حول إشكاليات العولمة . *مجلة السياسة الدولية* .
25) محمد عباس ناجي. (العدد 149 . يوليو 2002م المجلد 37). مسؤولية الحماية في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول . *مجلة السياسة الدولية*.
26) محمود حيدر. (2004م). *الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا* . القاهرة : رياض الريس للكتب والنشر.
27) محمود علم الدين. (العدد 123 جانفي 1996). ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال ـ دراسة وصفية. *مجلة السياسة الدولية* .
28) مصطفى مجدي الجمال. (الطبعة الأولى، 2004). قصف إنساني؟! (تأملات في إيديولوجيا التدخل الإنساني الدولي). تأليف أحمد البرقاوي [وآخ]، ، *الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي* . القاهرة: مكتبة مدبولي.
29) هانس بيتر مارتن ، هارالد شومان. (أكتوبر 1998). *فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
30) هدى راغب عوض. (العدد 126 أكتوبر 1996م). سيادة المعلومات. *مجلة السياسة الدولية*.
31) وجوزيف ناي روبرت كوهين. (لطبعة العربية الأولى 1423هـ 2002م). *الحكم في عالم يتّـــجه نحو العولمة ا*. الرّياض: مكتبة العبيكان.
32) ولتر. ب. رستون. (1994). *أفول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري*، . عمان : دار البشر للنشر والتوزيع .

II. المراجع باللغة الأجنبية

1. Baudie, B. (1992). *la fin des territoires* . paris: Fayard.
2. François, G. p. (1974). *relation international* . paris: édition Montchrestien.
3. Lanu, j. A. (1997). une monde sans rivage: Etats nations et globalisation . paris: Edition de la Découverte.